**دور السكان (القوة البشرية) في قوة الدولة**

 **الدول العربية إنموذجاً**

يعتبر السكان أو القوة البشرية من أهم العناصر التي تقوم عليها القوة الشاملة للدولة، والزيادة في السكان لا تعني في جميع الظروف زيادة قوة الدولة ، إذ يجب أن يواكب الزيادة السكانية زيادة في الناتج القومي للدولة وزيادة في نصيب الفرد من هذا الناتج القومي ، كما أن زيادة الناتج القومي وزيادة نصيب الفرد منه مع وجود عجز كبير في القوة البشرية للدولة هو أيضاً نوع من الضعف في الدولة ، إذ تفتقر الدولة بذلك إلى القوة البشرية الكافية لاستغلال مواردها ، وأيضاً بناء قوتها المسلحة ، هذا بالإضافة إلى نوعية القوة البشرية ، إذ إن الحجم الكبير للقوى البشرية دون أن يواكب ذلك الارتقاء بأنواعه من حيث التعليم والصحة والثقافة والوعي الوطني (الولاء والانتماء) ، والانسجام والتوافق العرقي والطائفي والمذهبي، يسبب أضراراً للدولة أكثر من المنافع ، هذا بالإضافة إلى تأثير التعظيم في الدولة لاستغلال إمكاناتها البشرية في الإنتاج والدفاع.. إلخ. ذلك أن وجود نسبة كبيرة من البطالة بين السكان يعني بروز مشكلات اجتماعية وسياسية خطيرة داخل الدولة يستغلها الأعداء في الخارج .

والدول العربية بصفة عامة يتواجد معظمها في المنطقة بين خطي عرض(20 ْ، 40) شمالاً، وهي منطقة الكثافة السكانية في العالم، حيث يسكنها 50% من سكان العالم وتضم أيضاً 14 دولة عربية هي أكثر الدول العربية سكاناً بصفة عامة (مصر، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، نصف السعودية، لبنان، سوريا، الأردن، العراق)، أما باقي الدول العربية (8 دول) فهي تقع في المنطقة الاستوائية والمدارية الأقل كثافة سكانية بين خط الاستواء، 20 ْ درجة شمالاً ويسكنها 10% من سكان العالم (الصومال، جيبوتى، السودان، اليمن، عمان، وما يقرب من نصف مساحة السعودية، وموريتانيا).

وبصفة عامة تدخل الدول العربية في عداد الدول متوسطة الكثافة السكانية (25 - 200 فرد/ميل مربع)، وفي الوقت نفسه تتركز غالبية السكان في مساحة محدودة من الدولة وتعتبر هذه المساحات عالية الكثافة، بينما باقي مساحة الدولة الصحراوية تعتبر نادرة السكان، وهو ما يعني استراتيجياً توزيعاً سيئاً للسكان يكون له مردودات سلبية على الجانب الدفاعي. ويعتبر حرص القوة البشرية للدولة أو الأمة على مبدأ بقائها هو جوهر القوة السكانية لها، ويتوافر مبدأ بقاء الأمة عند توافر القوة الجاذبة لبقاء الدولة وينعدم إذا ما ظهرت القوى المفككة للدولة ويتوقف ذلك على التكوين العرقي والطائفي والمذهبي لسكان الدولة. فكلما زادت الانقسامات العرقية والدينية والمذهبية وتعددت اللغات، تضاءل الانسجام الاجتماعي وفتر وضعف الولاء والانتماء للدولة، وسعت كل طائفة دينية أو عرقية أو مذهبية إلى الارتباط بطائفتها أو عرقيتها الأم خارج الدولة، وهو ما نراه واضحاً في محاولات انفصال البوليزاريو والبربر عن دول المغرب العربي، وفي أكراد العراق وإيران وتركيا .. إلخ ، وهو ما يؤدي إلى تفسخ الدولة وانهيارها.

أما الأمة المصرية فيتوافر لها مبدأ البقاء، حيث وصل العرق فيها إلى حد التوحد، وتسود اللغة العربية سيادة كاملة، والدين الإسلامي هو دين الأغلبية المطلقة، على عكس الوضع في لبنان، حيث نتج عن تعدد الطوائف المذهبية صعوبة في الاتفاق على رئيس جمهورية للدولة في الوقت الحاضر وصعوبة تشكيل وزارة رغم وجود أغلبية يحق لها دستورياً أن تشكل وحدها الوزارة .

لذا تعمل جميع الانظمة الحاكمة في دول العالم الى صهر مجتمعاتها في بودقة واحدة للحلول دون تعاظم فكرة الانفصال او توجه الولاء الى خارج الدولة التي يسكنون ويعيشون فيها .

كما ان لحجم السكان دور كبير في رفد المؤسسات العسكرية بالقوة البشرية وخاصة في البلدان التي تتبع نظام التجنيد الالزامي ، فكلما زاد عدد السكان ازداد معه عدد الملتحقين بالمؤسسات العسكرية وبالتالي الوصول الى تحقيق القوة العسكرية التي تعد من الجوانب المهمة في قوة الدولة ، وهذا ما نراه واضحاً بالنسبة لجمهورية مصر العربية التي وصل تعداد سكانها المتواجدين داخل حدود الدولة (ما عدا المغتربين) الى ما يقارب 90 مليون نسمة عام 2015 ، اذ نراها تمتلك قوة بشرية عسكرية كبيرة جدا من حيث العدد ، في حين نجد بعض الدول ذات الحجم السكاني الصغير (مثل دولة قطر) نرى ان قوتها العسكرية تعتمد على التحالفات الدولية التي تعقدها مع الدول العظمى لضمان الحفاظ على ديموتها وعدم تعرضها للمخاطر الخارجية .